

## الملحق ١

### إعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية

#### الديباجة

١ - إننا نعيش جميعا على كوكب واحد ونشكل جزءا من المحيط الحيوي. وقد أصبحنا ندرك أننا في وضع يعتمد فيه كل منا على الآخر اعتمادا متزايدا، وأن مستقبلنا أضحى مرتبطا ارتباطا جوهريا بصون مقومات الحياة على الصعيد العالمي وبقاء جميع أشكال الحياة. ولذلك فإننا نناشد جميع الأمم والعلميين في العالم أن يدركوا الحاجة الملحة لتسخير المعارف المستمدة من كافة المجالات العلمية بروح من المسؤولية للوفاء باحتياجات البشر وتطلعاتهم وتحاشي إساءة استخدام هذه المعارف. إننا ننشد التعاون الفعال عبر جميع ميادين العمل العلمي، أي العلوم الطبيعية مثل العلوم الفيزيائية وعلوم الأرض والعلوم البيولوجية والعلوم البيولوجية الطبية والعلوم الهندسية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي حين يشدد "إطار العمل" على الوعود والدينامية المصاحبة للعلوم الطبيعية، ولكن أيضا على الآثار السلبية المحتملة لهذه العلوم، وعلى ضرورة إدراك تأثيرها على المجتمع وعلاقاتها معه، فإن الالتزام بإزاء العلوم وكذلك التحديات والمسؤوليات المشار إليها في هذا "الإعلان" تنطبق على العلوم بشتى ميادينها. وإن جميع الثقافات يمكنها أن تسهم بمعارف علمية ذات قيمة عالمية. وينبغي أن تكون العلوم في خدمة البشرية جمعاء، وأن تسهم في تزويد الجميع بفهم أعمق للطبيعة والمجتمع، وأن تكفل تحسين نوعية الحياة، وتوفير بيئة وفيرة الموارد وصحية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢ - وقد أدت المعارف العلمية إلى ابتكارات بارزة ذات فائدة عظيمة للبشرية. فازداد متوسط العمر المتوقع زيادة مدهشة، واكتشف العلاج للكثير من الأمراض. وارتفع الإنتاج الزراعي ارتفاعا كبيرا في مناطق عديدة من العالم للوفاء باحتياجات السكان المتزايدة. كما أن التطورات التكنولوجية واستخدام مصادر جديدة للطاقة أتاحت للبشر فرصة التحرر من الأعمال المرهقة، ومكنت أيضا من تطوير طائفة متسعة ومعقدة من المنتجات والعمليات الصناعية. وأسفرت التكنولوجيات القائمة على طرائق الاتصال الجديدة، وعلى معالجة المعلومات وحوسبتها، عن إتاحة فرص وطرح تحديات لم يسبق لها مثيل أمام العلميين وأمام المجتمع في مجمله. وإن الزيادة المطردة في المعارف العلمية عن منشأ ووظائف وتطور الكون والحياة تزود البشرية بأساليب في التفكير والعمل تؤثر تأثيرا عميقا في سلوك البشر وآفاق مستقبلهم.

٣ - بيد أن التطورات العلمية وتطبيقاتها وكذلك نمو الأنشطة البشرية وتوسع نطاقها، قد أدت، إلى جانب فوائدها المشهودة، إلى تدهور البيئة وإلى حدوث كوارث تكنولوجية، وأسهمت في الوقت ذاته في اختلال التوازن الاجتماعي أو الاستبعاد. ومن ذلك، على سبيل المثال، أن التقدم العلمي والتكنولوجي أتاح صنع أسلحة متطورة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل. وتوجد اليوم فرصة للمطالبة بتخفيض الموارد المخصصة لتصميم وصنع أسلحة جديدة والتشجيع على تحويل جزء على الأقل من مرافق الإنتاج العسكري والبحوث العسكرية للوفاء بأغراض مدنية. وقد أعلنت الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠ "سنة دولية لثقافة السلام" وسنة ٢٠٠١ باعتبارها "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات" كخطوتين نحو

إحلال سلام دائم، وبإمكان الأوساط العلمية، بل من واجبها، أن تضطلع مع قطاعات المجتمع الأخرى بدور أساسي في هذه العملية.

٤ - ومن الضروري اليوم، ونحن نتوقع أن تشهد العلوم تطورات لم يسبق لها مثيل، قيام نقاش ديمقراطي متين وواع بشأن استخدام المعارف العلمية. وينبغي للأوساط العلمية وأصحاب القرار أن يسعوا إلى تعزيز ثقة الجمهور ودعمه للعلوم من خلال هذا النقاش. وإن زيادة الجهود الجامعة للتخصصات والتي تشارك فيها العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية في آن معا، شرط لازم لمعالجة القضايا الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والبيئية وقضايا الجنسين والقضايا الاقتصادية والصحية. وإن تعزيز دور العلوم في السعي إلى بناء عالم أكثر مساواة وازدهارا واستدامة يتطلب التزاما طويل الأجل من جانب جميع الأطراف المعنية العامة والخاصة على حد سواء، من خلال زيادة الاستثمارات، ومراجعة أولويات الاستثمار تبعاً لذلك، وتشاطر المعارف العلمية.

٥ - إن معظم المنافع العلمية غير موزعة بصورة متوازنة نتيجة للتفاوت الهيكلي فيما بين الدول والمناطق والفئات الاجتماعية وبين الجنسين. وفي الوقت الذي أصبحت فيه المعارف العلمية عاملاً حاسماً في إنتاج الثروة، فقد تفاوتت التفاوت في توزيعها. وإن ما يميز الفقراء (من الأفراد أو البلدان) عن الأغنياء لا يتمثل في أنهم يمتلكون قدراً أقل من الثروات فحسب، بل يتمثل أيضاً في أنهم مستبعدون إلى حد كبير عن ابتكار المعارف العلمية وعن الاستفادة من منافعها.

٦ - إننا، نحن المشاركين في المؤتمر العالمي بشأن "العلوم للقرن الحادي والعشرين: التزام جديد"، والمجتمعين في بودابست، المجر، في الفترة من ٢٦ يونيو/حزيران إلى ١ يوليو/تموز ١٩٩٩ تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمجلس الدولي للعلوم (إيكسو):

إذ نضع في اعتبارنا ما يلي:

٧ - الوضع الراهن للعلوم الطبيعية، ومنحائها في المستقبل، والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، وما يتوقعه المجتمع منها،

٨ - أن العلم يجب أن يصبح في القرن الحادي والعشرين ملكاً مشتركاً تستفيد منه جميع الشعوب على أساس التضامن، وأن العلم يمثل وسيلة فعالة لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وأن من المنتظر أن يزداد دوره أهمية في المستقبل كلما ازداد فهمنا للعلاقة المتزايدة التعقيد بين المجتمع والبيئة،

٩ - الحاجة المتزايدة بإطراد إلى المعارف العلمية في اتخاذ القرارات على الصعيدين العام والخاص، ولا سيما الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به العلوم في رسم السياسات واتخاذ القرارات التنظيمية،

١٠ - أن الحصول على المعلومات العلمية لأغراض سلمية منذ أوائل سني العمر هو جزء من حق الجميع في التعليم، رجالاً ونساءً، وأن تعليم العلوم أمر أساسي لتحقيق التنمية البشرية وبناء القدرات العلمية الذاتية، ولإعداد مواطنين نشطين وواعين،

- ١١- أن البحوث العلمية وتطبيقاتها يمكن أن توفر عائدا لا يستهان به بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر، وأن مستقبل البشر سيصبح أكثر اعتمادا من أي وقت مضى على إنتاج المعارف وتوزيعها واستخدامها بطريقة عادلة،
- ١٢- أن البحوث العلمية تمثل قوة دافعة رئيسية في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، وأن التوسع في استخدام المعارف العلمية ينطوي على إمكانيات كبيرة لتحسين الأحوال الصحية للبشر،
- ١٣- عملية العولمة الجارية والدور الاستراتيجي الذي تؤديه المعارف العلمية والتكنولوجية في هذه العملية،
- ١٤- الحاجة الماسة إلى تقليص الفجوة الفاصلة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق تحسين القدرات والبنى الأساسية العلمية في البلدان النامية،
- ١٥- أن ثورة المعلومات والاتصال توفر وسائل جديدة وأكثر فعالية لتبادل المعارف العلمية ولتحقيق التقدم في مجال التعليم والبحث،
- ١٦- أهمية الانتفاع الكامل والمفتوح بالمعلومات والبيانات الداخلة في الملك العام بالنسبة للبحوث والتعليم في مجال العلوم،
- ١٧- الدور الذي تضطلع به العلوم الاجتماعية في تحليل التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتطورات العلمية والتكنولوجية، وفي البحث عن حلول للمشكلات الناجمة عن هذه العملية،
- ١٨- التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية التي دعت الى عقدها المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وعن الاجتماعات المنتسبة إلى "المؤتمر العالمي للعلوم"،
- ١٩- أن البحث العلمي واستخدام المعارف العلمية ينبغي أن يحترما حقوق الإنسان وكرامة البشر، وفقا "للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وعلى ضوء "الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان"،
- ٢٠- أن بعض تطبيقات العلوم يمكن أن تضر الأفراد والمجتمع والبيئة وصحة البشر، بل وقد تهدد بقاء الجنس البشري، وأن إسهام العلوم لا غنى عنه بالنسبة لقضايا السلام والتنمية، وسلامة العالم وأمنه،
- ٢١- أن للعلميين ولسائر الأطراف الفاعلة الرئيسية مسؤولية خاصة في السعي الى تفادي التطبيقات العلمية التي تتنافى مع الأخلاق أو التي تترتب عليها آثار سلبية،
- ٢٢- الحاجة إلى ممارسة العلوم وتطبيقها وفقا لضوابط أخلاقية مناسبة يجري تحديدها استنادا إلى نقاش عام موسع،
- ٢٣- أن ممارسة العلوم واستخدام المعارف العلمية ينبغي أن يحترما ويحفظا الحياة بكل تنوعها وكذلك مقومات الحياة على كوكبنا،

- ٢٤- أن هناك خللا تاريخيا في مشاركة الرجال والنساء في جميع الأنشطة المتعلقة بالعلوم،
- ٢٥- أن هناك حواجز حالت دون المشاركة الكاملة لفئات أخرى من الجنسين، بما في ذلك الأشخاص المعوقون والسكان الأصليون والأقليات الإثنية الذين يشار إليهم فيما يلي باسم الفئات المحرومة،
- ٢٦- أن نُظُم المعارف التقليدية والمحلية، بوصفها أشكالاً من التعبير الحيوي عن أساليب أخرى لإدراك العالم وفهمه، يمكن أن تقدم، وقد قدمت في الماضي، إسهاما قيما الى العلوم والتكنولوجيا، وأنه يتعين صون هذا التراث الثقافي وهذه المعارف التجريبية وتأمين حمايتها وإجراء البحوث بشأنها والنهوض بها،
- ٢٧- ضرورة قيام علاقة جديدة بين العلم والمجتمع بغية معالجة بعض المشكلات العالمية الملحة، كالفقر والتدهور البيئي وقصور الصحة العامة والأمن الغذائي والمائي، المرتبطة على وجه الخصوص بالنمو السكاني،
- ٢٨- الحاجة الى التزام قوي لصالح العلوم من جانب الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الإنتاج، والى التزام قوي أيضا من جانب العلميين بتحقيق رفاهية المجتمع؛

نعلم ما يلي:

## ١ - العلوم من أجل المعرفة؛ والمعرفة من أجل التقدم

٢٩- إن المهمة الأساسية للأنشطة العلمية هي الاضطلاع بتحقيق شامل ومعمق عن الطبيعة والمجتمع يؤدي إلى تكوين معارف جديدة. وهذه المعارف الجديدة تسهم في الإثراء التعليمي والثقافي والفكري وتؤدي إلى تحقيق تقدم تكنولوجي ومنافع اجتماعية. ويعتبر تعزيز البحوث الأساسية والبحوث الموجهة نحو حل المشكلات عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الذاتية والتقدم.

٣٠- وينبغي للحكومات، من خلال رسم سياسات وطنية للعلوم وبوصفها عناصر حفازة لتيسير التفاعل والاتصال بين الأطراف المعنية، أن تعترف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به البحوث العلمية في اكتساب المعارف، وتدريب العلميين وتثقيف الجمهور. وقد أصبحت البحوث العلمية الممولة من القطاع الخاص عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولكن هذا لا ينفي الحاجة إلى البحوث التي يمولها القطاع العام. وينبغي للقطاعين أن يعملوا معا بتعاون وثيق وعلى أساس التكامل في تمويل البحوث العلمية لأهداف طويلة الأجل.

## ٢ - العلوم من أجل السلام

٣١- إن جوهر التفكير العلمي هو القدرة على دراسة المشكلات من زوايا مختلفة والبحث عن تفسيرات موضوعية للظواهر الطبيعية والاجتماعية، وإخضاع هذه التفسيرات للتحليل النقدي بصورة مستمرة. وعليه فإن العلم لا بد أن يعتمد على التفكير النقدي الحر، وهو عنصر أساسي في عالم ديمقراطي. وينبغي للأوساط العلمية التي تنتشر تقاليد راسخة منذ زمن طويل، تقاليد تتخطى الأمم والديانات والقضايا الإثنية، أن تعمل، وفقا لما ينص عليه الميثاق التأسيسي لليونسكو، على تعزيز "التضامن الفكري

والأخلاقي للبشرية"، الذي يشكل أساس ثقافة السلام. ويمثل التضامن بين العلميين على المستوى العالمي إسهاما قيما وبناء في تحقيق الأمن العالمي وفي تنمية التفاعلات السلمية بين مختلف الأمم والمجتمعات والثقافات، ويمكن أن يشجع على قطع خطوات أخرى في سبيل نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

٣٢- وينبغي أن تعي الحكومات والمجتمعات بشكل عام الحاجة الى استخدام العلوم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجيا كأدوات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والآثار المترتبة عليها. ولذلك ينبغي زيادة الاستثمار في البحوث العلمية التي تتناول هذه القضايا.

### ٣ - العلوم من أجل التنمية

٣٣- اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تعتبر العلوم وتطبيقاتها عناصر لا غنى عنها من أجل التنمية. وينبغي للحكومات، على كافة مستوياتها، وللقطاع الخاص، تقديم دعم متزايد لبناء قدرات علمية وتكنولوجية كافية ومتكافئة، من خلال استحداث برامج تعليمية وبحثية ملائمة كأساس لا بد منه لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسليمة بيئيا. ويعتبر هذا الأمر ضرورة عاجلة بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص. وتتطلب التنمية التكنولوجية قاعدة علمية متينة، وينبغي أن توجه هذه التنمية بعزم نحو اعتماد أساليب إنتاجية مأمونة ونظيفة، وضمان المزيد من الفعالية في استخدام الموارد، والتوصل إلى منتجات تكون أكثر رفقا بالبيئة. وينبغي أيضا أن تكون العلوم والتكنولوجيا موجهة بكل عزم نحو إتاحة الإمكانيات لتحسين العمالة والقدرة على المنافسة والعدالة الاجتماعية. ويجب زيادة الاستثمار العلمي والتكنولوجي الموجه في وقت واحد نحو تحقيق هذه الأهداف وكذلك نحو تحسين فهم وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم الداعمة للحياة على هذا الكوكب. وينبغي أن يتمثل الهدف المنشود في اعتماد استراتيجيات للتنمية المستدامة من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

٣٤- ويعتبر تعليم العلوم، بمعناه الواسع، الخالي من التمييز والشامل لكافة المستويات والطرائق شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وتأمين التنمية المستدامة. وقد اتخذت في السنوات الأخيرة تدابير على المستوى العالمي لتعزيز توفير التعليم الأساسي للجميع. وإنه لمن الأمور الأساسية أن يكون هناك اعتراف كامل بالدور الجوهري الذي تضطلع به النساء في تطبيق التطور العلمي على إنتاج الغذاء وعلى الرعاية الصحية، وأن تُبذل الجهود لتعزيز إدراكهن للتقدم العلمي في هذه المجالات. ومن هذا المنطلق ينبغي إرساء دعائم تعليم العلوم وإشاعتها وتبسيطها. وما زالت هناك حاجة لإيلاء عناية خاصة للفئات المهمشة. وإن من الضروري اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تطوير التثقيف العلمي وتوسيع نطاقه في جميع الثقافات وقطاعات المجتمع، وكذلك دعم قدرات ومهارات التفكير، وتقدير القيم الأخلاقية، لكي يتسنى تحسين المشاركة العامة في صنع القرارات المتعلقة بتطبيق المعارف الجديدة. وإن التقدم في مجال العلوم يضيف أهمية خاصة على الدور الذي تضطلع به الجامعات في تعزيز تعليم العلوم وتحديثه وفي تنسيقه على كافة مستويات التعليم. وفي جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ثمة حاجة لتعزيز البحث العلمي في برامج التعليم العالي وفي برامج الدراسات العليا، مع مراعاة الأولويات الوطنية.

٣٥- وينبغي أن يكون بناء القدرات العلمية مدعوما بالتعاون الإقليمي والدولي لتأمين التنمية القائمة على الإنصاف، وتوسيع واستخدام الإبداع البشري دونما تمييز من أي نوع ضد البلدان أو الجماعات أو الأفراد. وينبغي أن يكون التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية قائما على مبادئ الانتفاع الكامل والمفتوح بالمعلومات، والإنصاف، والمنفعة المتبادلة. وينبغي الحرص في جميع جهود التعاون على إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع التقاليد والثقافات. وعلى البلدان الصناعية أن تضطلع بمسؤوليتها في تعزيز أنشطة الشراكة في مجال العلوم مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وإن المساعدة على إنشاء قاعدة أساسية للبحوث الوطنية في مجال العلوم عن طريق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة وأقل البلدان نموا. ويعتبر وجود البنى العلمية كالجوامع عنصرا أساسيا لتدريب العاملين داخل بلدانهم بغية تمكينهم من الحصول في وقت لاحق على وظائف في هذا المجال في تلك البلدان ذاتها. ومن خلال هذه الجهود وغيرها ينبغي تهيئة ظروف مؤاتية من شأنها أن تقلل من هجرة الكفاءات أو تعكس اتجاهها. غير أنه ينبغي عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تحد من حرية انتقال العلميين.

٣٦- ويتطلب تحقيق التقدم في مجال العلوم توافر أنماط متنوعة من التعاون على المستوى الدولي الحكومي وعلى المستويين الحكومي وغير الحكومي، وفيما بين هذه المستويات، ومن ذلك مثلا: المشروعات المتعددة الأطراف، وشبكات البحوث، بما في ذلك إقامة الشبكات فيما بين بلدان الجنوب؛ والشراكات بين الأوساط العلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية لتلبية احتياجات جميع البلدان وتيسير تقدمها؛ وتقديم الزمالات والمنح الدراسية وتعزيز البحوث المشتركة؛ وتنفيذ برامج لتيسير تبادل المعارف؛ وإقامة مراكز للبحوث معترف بها دوليا، ولا سيما في البلدان النامية؛ وإبرام اتفاقات دولية للتشارك في الترويج للمشروعات الضخمة وتقييمها وتمويلها وتوفير الإمكانيات للانتفاع بها على نطاق واسع؛ وتنظيم اجتماعات للخبراء الدوليين لإجراء تقييم علمي للقضايا المعقدة؛ ووضع ترتيبات دولية لتعزيز التدريب على مستوى الدراسات العليا. وثمة حاجة إلى مبادرات جديدة للتعاون الجامع للتخصصات. وينبغي تعزيز الطابع الدولي للبحوث الأساسية عن طريق الزيادة إلى حد كبير في تقديم الدعم للمشروعات البحثية الطويلة الأجل وللمشروعات التعاونية الدولية، ولا سيما المشروعات ذات الأهمية العالمية. وينبغي في هذا الصدد إيلاء عناية خاصة لضرورة الاستمرار في مساندة البحوث. كما ينبغي تقديم مساندة نشيطة لتمكين العلميين من البلدان النامية من الانتفاع بهذه المرافق، فضلا عن إتاحتها للجميع على أساس الجدارة العلمية. ويجب التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لا سيما من خلال إقامة الشبكات، وذلك كوسيلة لتعزيز التبادل الحر للمعارف. وفي الوقت ذاته، يجب الحرص على ألا يؤدي استخدام هذه التكنولوجيات إلى إنكار ثراء مختلف الثقافات ووسائل التعبير أو تقليص أهميته.

٣٧- ولكي تتمكن كافة البلدان من الاستجابة للأهداف الواردة في هذا الإعلان، ينبغي في المقام الأول، وفي موازاة النهج الدولية، وضع أو مراجعة الاستراتيجيات الوطنية والترتيبات المؤسسية ونظم التمويل من أجل تعزيز دور العلوم في مجال التنمية المستدامة في إطار الأوضاع الجديدة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات والترتيبات والنظم على وجه الخصوص وضع سياسة وطنية طويلة الأجل في مجال العلوم يجري إعدادها بالتعاون مع القطاعات العامة والخاصة الرئيسية؛ ودعم تعليم العلوم والبحث العلمي؛ وتنمية التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير والجامعات والصناعة كجزء من النظم الوطنية للتجديد؛

وإنشاء ودعم مؤسسات وطنية معنية بتقدير الأخطار وتدبير شؤونها وبالتخفيف من التعرض لها وبمسائل السلامة والصحة؛ وتوفير حوافز للاستثمار والبحث والتجديد. وينبغي دعوة البرلمانات والحكومات الى توفير أساس قانوني ومؤسسي واقتصادي لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية في القطاعين العام والخاص وتيسير التفاعل بينهما. وينبغي أن يكون اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات المتعلقة بالعلوم جزءاً أساسياً في عمليات تخطيط التنمية الشاملة وصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن المبادرة الأخيرة التي اتخذتها البلدان الرئيسية الثمانية المانحة للقروض والمتعلقة بالشروع في تخفيف ديون بعض البلدان النامية ستؤدي الى بذل جهود مشتركة من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة من أجل إنشاء آليات ملائمة لتمويل العلوم بغية تعزيز النظم الوطنية والإقليمية في مجال البحوث العلمية والتكنولوجية.

٣٨- ويجب حماية حقوق الملكية الفكرية بصورة ملائمة على أساس عالمي، كما أن الانتفاع بالبيانات والمعلومات أمر أساسي للاضطلاع بأعمال علمية وترجمة نتائج البحوث الى فوائد ملموسة للمجتمع. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز العلاقة التآزرية بين حماية حقوق الملكية الفكرية ونشر المعارف العلمية. وثمة حاجة لدراسة منظور حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وتطبيقها من حيث علاقة ذلك بإنتاج المعارف وتوزيعها واستخدامها على نحو منصف. وهناك أيضاً حاجة لوضع المزيد من الأطر القانونية الوطنية المناسبة للوفاء بالمطالبات الخاصة للبلدان النامية وللمعارف والمصادر والمنتجات التقليدية، بهدف تأمين الاعتراف بها وتوفير الحماية الملائمة لها على أساس الموافقة الواعية من جانب المالكين العرفيين أو التقليديين لهذه المعارف.

#### ٤ - العلوم في المجتمع والعلوم من أجل المجتمع

٣٩- ينبغي أن يكون البحث العلمي واستخدام المعارف المستمدة من هذا البحث موجّهين على الدوام نحو تحقيق رفاهية البشر، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر، وأن يحترماً كرامة الناس وحقوقهم والبيئة العالمية، وأن تراعى فيهما على نحو كامل مسؤوليتنا إزاء الأجيال الحاضرة والمقبلة. وينبغي للأطراف المعنية كافة أن تجدد التزامها بهذه المبادئ الهامة.

٤٠- وينبغي ضمان حرية تدفق المعلومات بشأن جميع الاستخدامات والنتائج الممكنة للاكتشافات الجديدة وللتكنولوجيات المتطورة حديثاً لكي تتسنى مناقشة القضايا الأخلاقية بطريقة ملائمة. وينبغي أن يقوم كل بلد بإقرار تدابير ملائمة لمعالجة القضايا الأخلاقية المتعلقة بممارسة العلوم واستخدام المعارف العلمية وتطبيقاتها. وينبغي أن تشمل هذه التدابير إجراءات عملية مناسبة للتعامل مع المعارضات والمعارضين على أساس الإنصاف والتفهم. وإن بإمكان اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية أن توفر إطاراً للتفاعل والتحاور في هذا المجال.

٤١- وينبغي لجميع العلميين أن يلتزموا بمعايير أخلاقية رفيعة، كما يجب وضع مدونة سلوك للمهنة العلمية تستند الى المبادئ المحددة في الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتتقضي المسؤولية الاجتماعية للعلميين أن يلتزموا بمعايير عالية من النزاهة العلمية ومراقبة النوعية، وأن يتشاطروا معارفهم، وأن يعملوا على الاتصال بالجمهور وتربية الأجيال الشابة. وينبغي للسلطات السياسية أن تحترم هذا

العمل من جانب العلميين. وينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية العلمية قواعد أخلاقية في مجال العلوم، بالإضافة إلى تدريب في مجال التاريخ والفلسفة والآثار الثقافية للعلوم.

٤٢- إن تكافؤ فرص الانتفاع بالعلوم ليس فقط شرطا اجتماعيا وأخلاقيا لا بد منه لتحقيق التنمية البشرية بل إنه أيضا ضرورة حتمية للاستغلال الكامل للطاقات الكامنة لدى الأوساط العلمية في جميع أنحاء العالم ولتوجيه التقدم العلمي نحو تلبية احتياجات البشر. وينبغي أن تعالج على سبيل الاستعجال الصعوبات التي تواجهها النساء، اللاتي يمثلن أكثر من نصف سكان العالم، في سعيهن للحصول على وظائف في مجال العلوم ومتابعة العمل فيها وارتقاء السلم الوظيفي في إطارها، وفي المشاركة في اتخاذ القرارات في مجالي العلوم والتكنولوجيا. وهناك أيضا حاجة ملحة لمعالجة الصعوبات التي تواجه الفئات المحرومة وتمنعها من المشاركة الكاملة والفعالة.

٤٣- وينبغي للحكومات والعلميين في العالم أن يعالجوا المشكلات المعقدة المتعلقة بسوء الصحة وتفاقم التفاوت في مجال الصحة عبر مختلف البلدان وفيما بين الجماعات المحلية داخل البلد الواحد، وذلك بهدف تحقيق مستوى صحي معزز ومنصف وتحسين توفير الرعاية الصحية الجيدة للجميع. وينبغي العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق التعليم، وذلك باستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي، وإقامة شراكات متينة طويلة الأجل بين جميع الأطراف المعنية، وتسخير برامج لهذا العمل.

٤٤- إننا، نحن المشاركين في المؤتمر العالمي بشأن "العلوم من أجل القرن الحادي والعشرين: التزام جديد"، نلتزم ببذل قصارى الجهد لتحقيق إمكانية تعزيز الحوار بين الأوساط العلمية والمجتمع، وبإزالة كل تمييز فيما يتعلق بتعليم العلوم والانتفاع بفوائدها، وبالعمل على أساس القواعد الأخلاقية والتعاون في المجالات التي تندرج في نطاق مسؤوليتنا، وبتدعيم الثقافة العلمية وتطبيقها بطريقة سلمية في جميع أنحاء العالم، وبتعزيز استخدام المعارف العلمية لتحقيق رفاهية السكان ومن أجل السلام والتنمية المستديمين، مع مراعاة المبادئ الاجتماعية والأخلاقية المبيّنة أعلاه.

٤٥- وإننا نرى أن وثيقة المؤتمر المعنونة "جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم" تعبّر بطريقة عملية عن التزام جديد إزاء العلوم، ويمكن أن تُتخذ كدليل استراتيجي للشراكة داخل منظومة الأمم المتحدة وبين جميع الأطراف المعنية بالنشاط العلمي في السنوات القادمة.

٤٦- ومن ثم، فإننا نعتد "الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية" ووافق على "جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم" كوسيلة لتحقيق الأهداف المبيّنة في هذا الإعلان، ونطلب من اليونسكو وايسكو عرض هاتين الوثيقتين على المؤتمر العام والجمعية العامة على التوالي. وستُعرض الوثيقتان أيضا على الجمعية العامة للأمم المتحدة. والهدف من ذلك هو تمكين المنظمين من تحديد وتنفيذ أنشطة المتابعة في برنامجيهما، وتعبئة الدعم من كافة الشركاء، ولاسيما الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز التنسيق والتعاون في مجال العلوم على الصعيد الدولي.